دراسة تحليلية لبعض مشكلات الصناعة الكويتية

د. محمود سلامة عبد القادر

اولا : مقدمـــة

تمثل التنمية الصناعية عنصرا هاما من عناصر التطور في اى دولة من الدول وقد ازدادت اهمية الصناعة في العصر الحالي وخاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى الآن جاهدة لتعويض ما فاتها وتقليص الفجوة الكبيرة الموجودة بينها وبين الدول المتطورة .

وينطبق ذلك بالطبع على الكويت رغم اعتمادها الكبير على النفط كمصدر أساسي من مصادر الدخل القومي ، ولعل اهداف التصنيع بالنسبة لدولة نفطية مثل الكويت ربما تختلف من حيث أولوياتها عن دولة اخرى نامية غير نفطية . ولكن تظل الصناعة وسيلة اساسية من وسائل تنويع مصادر الدخل القومي التي تركز عليها الكويت في الوقت الحالي .

ونظرة سريعة على تطور الصناعة في الكويت في السنوات الماضية يعكس لنا مقدار الاهتمام بهذا الركن الأساسي من أركان التنمية الاقتصادية . فقد كان الناتج المحلي الاجمالي من الصناعة التحويلية لعام ١٩٧٠ (٤٥) مليون دينار ، وبلغ في عام ١٩٧٩ حوالي (٣٥٠) مليون دينار (١) ، وكان عدد المنشآت الصناعية حوالي ٢٠٣٠ منشأة . (نتيجة لاحصاء الصناعة لعام ١٩٦٦) .

زاد عدد هذه المنشآت الصناعية الى ٣٠٠٠ منشأة ، وذلك وفق آخر احصاء للمنشآت الصناعية تم في الكويت عام ١٩٧٤ (٢) .

ورغم الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة للصناعة من تقديم تسائم (أرض)

---

* استاذ مساعد الادارة الصناعية بقسم ادارة الاعمال ـــ كلية التجارة ـــ جامعة الكويت .

للمصانع الجديدة بأسعار رمزية وقروض من البنك الصناعي بشروط ميسرة واعفاءات جمركية للآلات والمعدات والمواد وكذلك حماية جمركية لبعض المنتجات الصناعية فان التطور المرجو من الصناعة لم يتحقق ، وظلت مساهمة الصناعة من الدخل القومي لا تتعدى ٥ر٣٪ عام ١٩٧٧ .

وهذا ما يجعل البحث في معرفة مشاكل الصناعة الكويتية ومحاولة تقديم حلول لهذه المشاكل امرا واجبا لكل مراكز البحث العلمي والعاملين في مجال التصنيع ، حتى يمكن للصناعة أن تنمو كما يجب ، وأن يتم تطويرها بالصورة المرجوة ، وخاصة في هذه الحقبة من الزمان والتي تتوافر للكويت فيها القدرة التمويلية للمشروعات والتي اذا فاتت فان الفرصة ضئيلة لكي تقام صناعة في هذه المنطقة بعد ذلك .

وقد جرت عدة محاولات لمعرفة بعض المعوقات التي تعترض الصناعة الكويتية ، منها البحوث التي تعرضت بشكل مباشر لمعوقات التنمية الصناعية (٣ ، ٤) ، ولكن كانت هذه البحوث في فترة بداية التصنيع في الكويت واعتمدت على البيانات المتاحة في هذه الفترة ، وتلتها محاولات قامت بها جمعية المهندسين الكويتية (٥) ووزارة التخطيط (٦) في الفترة من ١٩٧٦ وحتى ١٩٧٨ ، وبعد ذلك عالج بعض الباحثين (٧، ٨، ٩، ١٠) مشاكل الصناعة معتمدين على الاحصائيات المنشورة وبدون اعتماد على الواقع الميداني للصناعة والذي تغير كثيرا عن فترة نهاية الستينات وبداية السبعينات .

وأغلب هذه البحوث اعتمد على آخر احصاء للمنشآت الصناعية في دولة الكويت والذي تم في عام ١٩٧٤ (١١، ١٢، ١٣) . وهذا يبين أن واقع الصناعة الحالي أصبح شيئا مختلفا عن بيانات هذا الاحصاء . وعندما يتعذر الوصول الى بيانات منشورة من واقع الصناعة الكويتية الحالي فان تحليل المشاكل الحالية للصناعة الكويتية بالاعتماد على بيانات عام ١٩٧٤ يصبح بعيدا عن الدقة والواقعية.

هدف البحث

ان الهدف من هذا البحث هو القيام بدراسة ميدانية لواقع الصناعة الكويتية ، وذلك بأخذ عينة ممثلة لكل أنواع الصناعات المتواجدة ، ومعرفة المشاكل التي تعترض الصناعة فيما يخص العناصر التالية :

١ ـ معاملات المصنع مع الجهات الاخرى وهي :

ـ الجمارك ـ وزارة التجارة والصناعة

- وزارة الماليـــة
- وزارة التخطيط
- ادارة التدريب
- وزارة الكهرباء
- وزارة الأشغال العامة
- وزارة المواصلات
- وزارة الداخلية
- البلديـــة
- البنك الصناعي
- شركات التأمين
- غرفة التجارة والصناعة .

٢ ــ نظم التخطيط ومراقبة الانتاج الصناعي

- نظام الرقابة على الجودة
- نظام معلومات الانتاج
- نظام التخزين
- نظام التكاليف الصناعية

٣ ــ الطاقة المحركة والمياه والوقود والزيوت والشحوم
٤ ــ النقل وصيانة وسائل النقل .
٥ ــ صيانة الماكينات والمعدات وقطع الغيار .
٦ ــ العمالة ونظم الحوافز المطبقة داخل المصنع .
٧ ــ المشتريات من المواد الأولية والنصف مصنعة والتامة الصنع .
٨ ــ البيع والمنتج النهائي .
٩ ــ تمويل وربحية المشروعات الصناعية .

وطبقا للتحليل السابق يتم التوصل الى بعض التوصيات التي يمكن عن طريق تطبيقها والعمل بها محاولة تلافي أسباب المشاكل التي أظهرها البحث .

★★★

ثانيا : منهج البحث

(أ) دراسة نظرية :

اعتمدت على القيام بمراجعة للكتابات السابقة عن الصناعة الكويتية رغم ندرتها سواء في المكتبة العربية أو المكتبة الانجليزية .

(ب) دراسة ميدانية :

اعتمد البحث على القيام بدراسة ميدانية لواقع الصناعة الكويتية ، فقد تم تصميم استبيان وجه الى عينة ممثلة للمصانع الكويتية اشتملت بنود هذا الاستبيان على نواحي الانتاج والشؤون المالية والادارية والمشتريات والمبيعات والشؤون الهندسية بالمصنع .

حجم العينـــة

تم توجيه الاستبيان (مرفق ١) الى ٢٠٠ شركة صناعية تمثل انـــواع الصناعات المختلفة في الكويت . وقد تم جمع (١٠٢) استمارة من مختلف المصانع، وقد اشترك في الاجابة على بنود الاستبيان عدة مديرين داخل كل مصنع كل فيما يخصه .

واعتمد تجميع البيانات على مساعدي الباحثين الذين قاموا بزيارة هـــذه المصانع بأنفسهم ، وأيضا على مقابلات الباحث نفسه لعدد من مديري المصانع الكويتية . ويود الباحث أن يقدم شكره الجزيل الى المصانع التي شاركت بالرد على الاستقصاء .

***

ثالثا : الدراسة الميدانية ونتائج تحليل الدراسة :

اعتمدت الدراسة الميدانية على توجيه استقصاء شامل يحوى أسئلة موجهة الى مديري المصنع والانتاج والتسويق والمشتريات والمدير المالي والاداري لكل مصنع من العينة المختارة ، وتم بعد ذلك تفريغ الاجابات وذلك طبقا للعوامـــل السابق بيانها ، وفيما يلي نتائج هذه الدراسة الميدانية طبقا لكل عامل على حدة .

١ ــ معاملات المصنع مع الجهات الخارجية :

تبدأ علاقة المستثمر بالجهات الأخرى منذ أن تتحول فكرة المشروع في ذهنه الى برنامج عمل ، فيبدأ في اعطاء فكرته الى جهة لدراسته ، ويقوم بعد ذلـــك بالتعامل مع وزارة التجارة والصناعة للحصول على ترخيص ، وبعد ذلك تبـــدأ العلاقات مع الجهات المختلفة تتشابك ، ويكون لهذه العلاقات أثرها على المشروع الصناعي وعلى المستثمر أو صاحب المشروع ، فربما شجعت العلاقات الايجابية على الاستمرار في المشروع وعلى تطويره وتنميته ، وفي أحوال أخرى تكون العلاقات السلبية هي العامل الذي يجعل المشروع يتوقف أو يتعثر في مرحلة من مراحـــل

حياته ، او تجعل صاحب المشروع يصرف النظر عنه كلية ، ولذلك فان تحليل هذه العلاقات من خلال المعاملات التي يحتاجها العمل في المشروع من الجهات الأخرى سوف يقودنا الى معرفة الى أى مدى تكون الجهات المرتبطة بالصناعة في الكويت مشجعة لها أو معوقة لنموها . ومن دراسة موقف الصناعة الكويتية من خلال العينة التي تم تجميعها يتضح من جدول (١) الصعوبات التي تواجه التعامل مع وزارة التجارة والصناعة .

جدول (١) صعوبات تواجه التعامل مع وزارة التجارة والصناعة

البند	المعاملة	صعوبات تواجه التعامل نسبة مئوية للذين يواجهون مصاعب
١	الحصول على تصريح المصنع	٦٠٪
٢	معاملات استيراد المعدات الجديدة	٤٠٪
٣	الحصول على الاعفاءات الجمركية	٤٢٪
٤	الحصول على قسيمة صناعية	٤٤٪
٥	القيد في السجل التجاري	١٠٪
٦	معاملات تخص المواصفات القياسية والجودة	١٠٪
٧	معاملات تخص الحماية الجمركية	٣٥٪

والجدول السابق يبين أن نسبة عالية من المصانع ترى أن الصعوبة الكبرى هي في الحصول على ترخيص المصنع ، تليها مشكلة الحصول على قسيمة صناعية (أرض) ، وبعد ذلك تأتي معاملات الحصول على الاعفاءات الجمركية في المرتبة الثالثة .

ومن جدول (٢) تظهر الصعوبات التي تواجه المعاملات مع الجمارك

جدول (٢) صعوبات تواجـه التعامل مع الجمـارك

المعاملـــة	صعوبات تواجه التعامـــل نسبة مئوية للذين يواجهون مصاعب
التخليص على البضائـــع والواردات الخاصة بمستلزمات الانتاج	٨٠ ٪
معامـــلات الصادرات	٣٠ ٪

وتأتي وزارة الداخلية في المرتبة الثالثة من حيث الاهمية بالنسبة لمعاملاتها مع المصانع ويوضح جدول (٣) هذه المعاملات .

جدول (٣) صعوبات تواجه التعامل مع وزارة الداخلية

المعاملـــة	نسبة مئوية
١ ـــ المعاملات الخاصة بالعاملين	٣٠ ٪
٢ ـــ المعاملات الخاصة بالزائرين	٢٠ ٪
٣ ـــ بطاقة دعـــوة	٢٠ ٪
٤ ـــ عدم الممانعة	٣٠ ٪
٥ ـــ الاقامـــة	٦٠ ٪
٦ ـــ معاملات المرور	٥٠ ٪

ويتضح من هذا الجدول ان مشاكل الاقامة والمرور من اكبر المشاكل التي تواجه معاملات المصانع مع وزارة الداخلية .

وتأتي وزارة الكهرباء في المرتبة الرابعة وتحليل الجدول (٤) وضع المعاملات .

جدول (٤) صعوبات تواجه المعاملات مع وزارة الكهرباء

المعاملة	نسبة مئوية
١ — توفير الكهرباء في بداية التشغيل	٦٠ ٪
٢ — توفير المياه في بداية التشغيل	٣٠ ٪
٣ — متابعة امدادات الكهرباء	٢٠ ٪
٤ — متابعة امدادات المياه	٢٠ ٪

ويتضح أن أكبر مشكلة هي توصيل الكهرباء في بداية عمل المشروع ، وتواجه معاملات المصنع مع وزارة الكهرباء صعوبات واضحة .

وتأتي معاملات البنك الصناعي في المرتبة الخامسة ، وهي معاملات الحصول على قرض . ثم تليها معاملات البلدية من خلال معاملات ادارة الأطفاء والامكانيات المطلوبة وتعليمات البلدية بخصوص القطاع الصناعي . وبعد ذلك معاملات غرفة التجارة والصناعة ، وهي المعاملات الخاصة بالتصديقات والارشاد الى المعارض والدورات العلمية .

وادارة التدريب من حيث توفير العمالة اللازمة ، ووزارة التخطيط من حيث الحصول على البيانات .

ويظهر من هذه النتائج ان الصعوبات الواضحة في المعاملات مع وزارة التجارة والصناعة والجمارك ووزارة الداخلية والبنك الصناعي تكون بصورة اكبر من غيرها من المعاملات مع وزارة الكهرباء والبلدية والتدريب ، وهذا ما يستدعي اهتماما أكبر لمحاولة التغلب على مصاعب التعامل مع هذه الجهات .

مقترحات بناء على نتائج هذا الجزء من الدراسة الميدانية :

(١) وضح من الدراسة الميدانية حقيقة الصعوبات التي تواجه اصحاب المشروعات الصناعية عند تعاملهم مع الجهات التي لها علاقة بأعمال المصنع ، وكان على رأس هذه الجهات التي ترتبط بالمصنع منذ انشائه وزارة التجارة والصناعة ، وقد كانت أهم الصعوبات التي تواجه التعامل مع الوزارة تتمثل في

حصول صاحب المشروع على ترخيص المصنع وعلى قسيمة صناعية ، وذلك بالاضافة الى صعوبات اخرى تواجه المصنع بعد انشائه مثل طلبات الحماية الجمركية او معاملات استيراد المعدات الجديدة او التوسعات، ولتسهيل المعاملات الخاصة بالمصنع مع الوزارة لا بد من تدعيم ادارة الشؤون الصناعية بالوزارة ومكتب التنمية الصناعية ، وهي الجهات داخل الوزارة التي يتم بها انهاء المعاملات السابق الاشارة اليها وتبسيط اجراءات التعامل ، خاصة وان هذه الجهات هي أول الجهات التي يطرقها المستثمر او صاحب المشروع ، اي انه بعد ذلك يقرر الاستمرار في المشروع الصناعي او تركه نهائيا والاتجاه الى استثمار آخر .

وقد آن الاوان لتجميع الادارات والاقسام التي تتعامل مع الصناعة في هيئة واحدة يمكن ان تكون هيئة للتصنيع او وزارة للصناعة تضم اليها كل الجهات التي تتعامل مع المشروعات الصناعية في الوقت الحالي ويتوقع أن تزداد هذه المعاملات في المستقبل .

٢) تلي وزارة التجارة والصناعة في كثرة معاملاتها وزيادة صعوبات التعامل ، الجمارك في حالة التخليص على البضائع الواردة والصادرة ، وبعد ذلك تأتي وزارة الداخلية فيما يخص معاملات العمال والموظفين الوافدين بالمصنع ...

ولا بد من الاشارة الى ان العمالة الوافدة عنصر هام من عناصر قيام الصناعة وتطورها في الكويت ، ومن هنا فلا بد من التنسيق بين متطلبات الصناعة ومتطلبات وزارة الداخلية من حيث الامن وشروط الاقامة .

٣) جاءت وزارة الكهرباء في المرتبة الرابعة من حيث الصعوبات الناتجة من التعامل معها في حالة توفير الكهرباء في بداية التشغيل ، وتلا ذلك البنك الصناعي في المرتبة الخامسة من حيث مصاعب الحصول على قروض صناعية ، وقد كان الهدف من انشاء البنك الصناعي تدعيم الصناعة بتقديم القروض بشروط ميسرة ، ولكن يظهر من البحث ان اجراءات التعامل مع البنك ليست بالبساطة التي تدعو الى تشجيع الصناعة بالصورة المرجوة ، ولذا فان المرجو ان يقوم البنك الصناعي بمراجعة اجراءات التعامل مع المصانع المختلفة حتى يتلافى المصاعب التي تشكو منها هذه المصانع .

٢ ــ نظم التخطيط ومراقبة الانتاج الصناعي

كان الهدف من هذا الجزء هو معرفة مدى توافر أو تواجد النظم التالية الخاصة بتخطيط ومراقبة الانتاج :

١ ــ نظام التخطيط للانتاج . ٢ ــ نظام مراقبة الجودة .

٣ ــ نظام للتخزين .
٤ ــ نظام تكاليف الانتاج .
٥ ــ نظام معلومات الانتاج .
٦ ــ نظام أمن صناعي .
٧ ــ نظم أخرى متواجدة .

ولا شك أن توافر هذه النظم أو بعضها داخل المصانع الكويتية يعكس اهتماما بهذه الاساليب المتعارف عليها في مجال الادارة الصناعية ، ولكن جمع معلومات اكثر عن مكونات هذه النظم داخل المصانع الكويتية يبين بصورة أوضح حقيقة مفهوم المصانع الكويتية لنظام تخطيط الانتاج أو مراقبة الجودة أو التخزين، أو غيرها من النظم .

والنتائج التالية التي تظهر من جداول ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢، توضح ذلك .

جدول (٥) تواجد نظام التخطيط للانتاج داخل المصنع

يوجد	لا يوجد
٨٥ ٪	١٥ ٪

جدول (٦) مكونات النظام الموجود

البند	مكونات النظـــام	نسبة التواجد
١	دورة مستندية لامر التشغيل	٨٠ ٪
٢	بطاقة تكلفة المنتج	٦٥ ٪
٣	خرائط تسلسل العمليات	٤٠ ٪
٤	خرائط الاعمـــدة	٦٠ ٪
٥	استخدام شبكات الاعمال (المسار الحرج) وبيرت	٢ ٪
٦	استخدام البرمجة الخطية	— ٪
٧	الاعتماد على التنبؤ بالمبيعات	١٥ ٪
٨	استخدام حاسب الكترونـــي لوضع خطة اسبوعية او شهرية	٨ ٪

ومن هذا يتضح أن الانظمة المستخدمة تعتمد على طرق مبسطة من طرق التخطيط ، مثل دورة او امر التشغيل او بطاقات تكلفة المنتج او خرائط الاعمدة ، أما الطرق المتقدمة مثل البرمجة الخطية او الشبكات او التنبؤ بالمبيعات أو استخدام الحاسبات الالكترونية فنسبة استخدامها بسيطة للغاية .

جدول (٧) تواجد نظام للرقابة على الجودة

متواجد	غير متواجد
٪ ٩١	٪ ٩

جدول (٨) مكونات النظام الموجود

البند	مكونـــات النظام	نسبة التواجد
١	فحص جودة المواد الاولية الداخلة الى المصنع	٪٣٠
٢	فحص جودة المنتج اثناء التشغيل	٪٧٠
٣	استخدام خرائط لضبط الجودة	٪ ٢
٤	استخدام نظم العينات	٪١٥
٥	تواجد مختبرات للفحص	٪١٠
٦	فحص جودة المنتج النهائي	٪٣٠
٧	فحص جودة التغليف	٪ ٥
٨	متابعة جودة المنتج بعد البيع	٪ ٢

ومن هذا يتضح أن نسبة عالية من المصانع تقوم بعمليات فحص للمنتـــج أثناء التشغيل ، ولكن فحص المنتج النهائي أو المواد الداخلة في الانتاج او فحص المنتج بعد تغليفه لا يحظى بنفس العناية والاهتمام ، وذلك يتضح مـــن النسب المتدنية التي تظهر من الجدول رقم (٨) . ويتضح أيضا عدم الاهتمام باستخدام الأساليب الاحصائية في مراقبة الجودة مثل خرائط الجودة أو نظم العينات .

جدول (٩) تواجد نظام للتخزين

متواجد	غير متواجد
٩٥٪	٥٪

جدول (١٠) مكونات النظام

البند	المكونـــات	نسبة التواجد
١	كروت صنف المواد	٩٠٪
٢	سجلات المخزون	٩٥٪
٣	تطبيق الحد الأعلى والحد الأدنى للمخزون	٣٠٪
٤	الجرد المستمر أو الدوري	١٠٠٪
٥	تطبيقات متطورة مثل مخزون الأمان أو نماذج المخزون	٥ ٪
٦	استخدام حاسب الكتروني في الرقابة على المخزن	٢٠٪

ويتضح من جدول (١٠) أن مكونات نظم المخزون في نظر المصانع هو كروت الصنف وسجلات المخزون ، أما الطرق المتطورة في ضبط المخزون أو استخدام الحاسبات الالكترونية فلا يوجد توسع في استخدامهما في الوقت الحالي .

جدول (١١) نظام معلومات الانتاج

متواجد	غير متواجد
٩٥٪	٥٪

جدول (١٢) مكونات النظام

البند	المكونـــات	نسبة التواجد
١	طرق يدوية في جمع البيانات وتجهيزها	٩٠٪
٢	طرق ميكانيكية أو كهربائية في عمليات التجهيز للبيانات	٣٠٪
٣	طرق الكترونية متقدمة أو حاسبات الكترونية	١٠٪

ومن ذلك يتضح أن طرق تجهيز البيانات المتقدمة مثل الحاسبات الالكترونية استخدامها محدود للغاية في تجهيز واعداد البيانات كأساس للمعلومات المطلوبة للانتاج .

جدول (١٣) نظام للتكاليف الصناعية

متواجد	غير متواجد
٨٠٪	٣٠٪

جدول (١٤) مكونات النظام

البند	المكـــونات	نسبة التواجد
١	تواجد مراكز تكلفة	٥٠٪
٢	ايجاد تكلفة فعلية	٨٠٪
٣	ايجاد تكلفة قياسية أو نمطية	١٠٪

ومن الجدول يتضح غياب نظام لايجاد التكلفة القياسية المعيارية للمقارنة بينها وبين التكلفة الفعلية لتحديد الانحرافات في تكلفة الانتاج .

جدول (١٥) نسبة استخدام الآلات

اقل من ٥٠٪	٥٠ — اقل من ٦٠٪	٦٠ — اقل من ٧٠٪	اكثر من ٧٠٪
٢٠	٢٥	٤٥	١٠

ومن هذا الجدول يتضح أن نسبة استخدام الآلات متدنية ، وان ١٠٪ من المصانع تستخدم الآلات بنسبة ٧٠٪ ، وهذا يعني أن هناك طاقة فائضة في الآلات المتواجدة ، أو أن هناك معوقات أخرى تمنع زيادة نسبة استخدام الآلات داخل المصانع .

مقترحات بناء على نتائج هذا الجزء من الدراسة الميدانية

وضح من الدراسة أن نظم التخطيط ومراقبة الانتاج الصناعي وفروعها المختلفة متواجدة داخل أغلب المصانع الكويتية ، ولكن تتفاوت مكونات هذه النظم من مصنع الى آخر من حيث البساطة أو التعقيد . ولكن يمكن القول أن أغلب النظم المتواجدة تعتمد على طرق مبسطة ، أما الطرق المتقدمة مثل البرمجة الخطية (Linear Programming) وشبكات الأعمال (Net works) او طرق التنبؤ (Forcasting) أو نماذج الرقابة على المخزون (Inventory Models) أو استخدامات الحاسب الالكتروني فيتخطيط ومراقبة الانتاج ، أو استخدام الطرق الاحصائية في مراقبة الجودة مثل خرائط الجودة (Quality Control Charts) او العينات (Sampling) فان هذه الطرق نادرا ما تستخدم داخل المصانع الكويتية . ويعكس متوسط نسبة استخدام الآلات في الكويت التي لا تتعدى ٦٠٪ في أغلب المصانع حقيقة تعثر الادارة الصناعية في الكويت .

ان الطرق الكمية في التخطيط والرقابة ومتطلباتها من استخدامات للحاسب الالكتروني بأنواعه المختلفة شروط لازمة للادارة الصناعية الحديثة ، ولا بد من انتشار استخدامها داخل المصانع الكويتية اذا اردنا تحسين الانتاج الصناعي الكويتي من حيث رفع مستوى الجودة وتخفيض التكلفة .

٣ ــ الطاقة المحركة والمياه والوقود والزيوت والشحوم :

الاعتماد على مصادر داخلية أو خارجية للحصول على الطاقة

جدول (١٦) الطاقة المحركة

داخلي	خارجي	الاثنين معا
٪١٠	٪٨٠	٪٧

وهذا يبين أن نسبة كبيرة تعتمد على وزارة الكهرباء في الحصول على الطاقة وأن حوالي ١٠ ٪ لديها مصادرها الداخلية في الحصول على الطاقة المحركة .

جدول (١٧) المصاعب التي تواجه المصنع عند الحصول على الطاقة من مصادر خارجية .

	المصاعب	النسبة المئوية
١	انقطاع التيار	٪٥٠
٢	عدم كفاية الطاقة المحركة	٪٣٠
٣	عدم القيام بالتوصيل في الوقت المناسب	٪٢٠
٤	عدم انتظام التيار (الاجمالي) مما يؤثر على المعدات	٪١٠
٥	طول الوقت لحين الاستجابة الى طلب الخدمة	٪٢٠

ومن هذا يتضح أن المشكلة الكبرى تكمن في انقطاع التيار الكهربائي وعدم كفاية الطاقة اللازمة للتشغيل ، وهذا يوضح مدى صعوبة المعاملات مع وزارة الكهرباء .

جدول (١٨) توافر المياه

النوع	متوافرة في كل الاوقات نسبة مئوية	متوافرة جزئيا نسبة مئوية
عذبة	٨٠٪	٢٠٪
صليبية	٩٠٪	١٠٪

ومن الجدول (١٨) يتضح أن المشكلة اقل حدة بالنسبة للمياه من حالة الطاقة وخاصة المياه الصليبية .

اما بخصوص توافر الوقود والزيوت والشحوم فيظهر من الاستبيان عدم وجود اية مصاعب في هذا المجال .

٤ ــ النقل وصيانة وسائل النقل :

جدول (١٩) مصاعب تواجه نقل المواد ومنتجات المصنع

توجد	لا توجد
٣٤٪	٦٥٪

وهذا يعني أن مشكلة نقل مواد ومنتجات المصنع لا تواجه مصاعب حقيقية.

جدول (٢٠) صعوبات تواجه صيانة وسائل النقل

توجد	لا توجد
٣٠٪	٦٠٪

٥ ــ صيانة الماكينات والمعدات وقطع الغيار :

جدول (٢١) صعوبات تواجه صيانة وسائل النقل

توجـد	لا توجـد
٪٢٠	٪٨٠

جدول (٢٢) نوعية الصعوبات التي تواجه صيانة وسائل النقل

البند	الصعوبـة	النسبة المئوية
١	عدم توافر قطع الغيار	٪٢٠
٢	عدم وجود عمال الصيانة المهرة	٪١٠
٣	عدم وجود الاهتمام الكافي من الادارة لعمليات الصيانة	٪٥٠

ومن هذا الجدول يظهر أن عدم وجود الاهتمام الكافي من الادارة تجاه القيام بتخطيط وتنفيذ أعمال الصيانة يمثل الصعوبة الكبرى في عدم كفاءة أعمال الصيانة لوسائل النقل .

جدول (٢٣) صعوبات تواجه خدمات صيانة الآلات

توجـد	لا توجـد
٪٧٠	٪٣٠

جدول (٢٤) انواع المصاعب التي تواجه خدمات صيانة الآلات

البند	الصعوبـــة	النسبة المئوية
١	عدم توافر قطع الغيار	٧٠٪
٢	عدم توافر العمالة الماهرة	٤٠٪
٣	عدم وجود الاهتمام الكافي من الادارة لتخطيط وتنفيذ أعمال الصيانة	٥٠٪
٤	ارتفاع أسعار قطع الغيار	٦٠٪

مقترحات بناء على نتائج هذا الجزء من الدراسة الميدانية

ثبت من الدراسة أن انقطاع التيار الكهربائي من أكبر المصاعب التي تواجه استمرارية الانتاج في المصنع الكويتي . وهذا يدعو الى الاهتمام برفع كفـــاءة محطات القوى الكهربائية الحالية ومراعاة ذلك في المستقبل لمقابلة التوسعـــات المستقبلة في الصناعة .

أظهر البحث الميداني توافر المياه والوقود والزيوت والشحوم بصورة كافية للمصانع الكويتية .

تواجه ماكينات ومعدات المصانع مشكلة في صيانتها وفي عدم توافر قطـــع الغيار اللازمة لها وأيضا في عدم وجود الاهتمام الكافي من الادارة لتخطيط وتنفيذ أعمال الصيانة كما يجب ولذا فان الاهتمام يجب أن يوجه من قبل ادارة المصنـــع بعمليات الصيانة وخاصة الصيانة الدورية للآلات ، ولا بد أن تهتم الصناعـــة الكويتية من الآن بقطع الغيار التي تلزم ماكينات المصانع ، ويمكن أن تكون ورش قطع الغيار التي يمكن ان تلحق بالمصنع وسيلة للتغلب جزئيا على مشكلة قطع الغيار ، ويمكن أن تتوسع في المستقبل .

٦ ــ العمالة ونظم الحوافز المطبقة داخل المصنع :

جدول (٢٥) صعوبات تواجه المصنع في الحصول على العمالة الفنية

توجـــد	لا توجد
٩٠٪	١٠٪

جدول (٢٦) انواع الصعوبات التي تواجه المصنع عند الحصول على العمالة الفنية

البند	الصعوبـــــة	النسبة المئوية
١	عدم رغبة الكويتيين في العمل في الاعمال الفنية داخل المصنع	٣٠٪
٢	عدم كفاية وكفاءة مراكز التدريب المحلية	٦٠٪
٣	عدم وجود مدارس حرفية (صناعية) كافية	٤٥٪
٤	مشاكل الدعوة والاقامة التي تواجه العمالة الوافدة	٤٤٪
٥	عدم توافر الحوافز المشجعة لا يجذب العمالة الفنية الوافدة	٦٠٪

ويستنتج من هذا الجدول ان السببين الرئيسيين وراء مصاعب حصـــول الصناعة على متطلباتها من العمالة الفنية هو عدم كفاءة وكفاية مراكز التـــدريب المحلية وعدم توافر الحوافز المشجعة لجذب العمالة الفنية الوافدة والمحلية الى المصانع .

جدول (٢٧) انواع الحوافز التي تطبقها المصانع

البند	نـــوع الحافـــز	النسبة
١	نقـــدي عينـــي	٨٠٪
٢	سكـــن	٤٠٪
٣	عـــلاج	٢٠٪
٤	تعليـــم	٥ ٪
٥	تذاكر سفر	٤٠٪
٦	اخـــرى	١٠٪

ويستنتج من ذلك أن الحوافز النقدية المباشرة هي أكثر أنواع الحوافز استخداما في المصانع الكويتية ، ويليها حوافز عينية من عينة السكن وتذاكر السفر .

جدول (٢٨) النسبة المئوية لعدد العاملين الذي تركوا العمل الى العدد الكلي للعاملين في عام ١٩٨٠ .

أقل من ٥٪	٥ـ أقل من ١٠٪	١٠ـ ٢٠٪	٢٠ـ ٣٠٪	أكثر من ٣٠٪
٤٪	١٩٪	٢٦٪	٣٤٪	١٧٪

وهذا يعكس معدل الدوران العالي داخل المصانع الكويتية وعدم استقرار العاملين .

مقترحات بناء على نتائج هذا الجزء من الدراسة الميدانية

ثبت من البحث النقص الواضح في الأيدي العاملة الكويتية التي تعمل في المصانع ، وكان من أهم المصاعب التي تواجه توفير الأيدي العاملة الفنية عدم كفاية وكفاءة التدريب ، وعدم وجود مدارس حرفية أو صناعية لتخريج الفنيين وبخاصة الكويتيون وغياب الحوافز الكافية لجذب الايدي العاملة للعمل في المصنع .

ولذلك فان الاهتمام بالتدريب الحرفي والفني يجب أن يعطى اهتماما اكبر على مستوى الدولة ، **وانشاء مجلس أعلى للتدريب يمكن أن يكون وسيلة فعالة للتنسيق بين الجهات التي تقوم بالتدريب والتعليم الفني والحرفي ولدفع عملية التدريب دفعة قوية وخاصة بين الكويتيين .**

واذا توافرت الحوافز الكافية لجذب الأيدي العاملة الى العمل بالمصنع وخاصة الحوافز المادية ، أمكن جذب أعداد لا بأس بها للعمل في المصانع .

★ ★ ★

٧ ـ المشتريات من المواد الاولية نصف المصنعة والتامة الصنع :

جدول (٢٩) توافر المواد الخام والنصف مصنعة في السوق المحلي

متوافـــرة	تتوافر جزئيـــا	لا تتوافر محليا
٢٩ ٪	١٥ ٪	٥٦ ٪

جدول (٣٠) صعوبات تواجه المصنع في الحصول على المواد الاولية والنصف مصنعة :

البند	الصعوبـــــة	النسبة المئوية
١	صعوبات في نقل المواد	٢٣ ٪
٢	ارتفاع اسعـــار المـــواد	٨٦ ٪
٣	عدم توافرهـــا في السوق المحلي	٦٥ ٪
٤	عدم توافرها في السوق العالمي	٧ ٪
٥	التأخير في مواعيد التسليم	٣٦ ٪
٦	تفاوت المواصفات للمواد الاولية الموجودة بالسوق	٢٢ ٪

جدول (٣١) توافر المواد التامة الصنع اللازمة للمصنعة في السوق المحلي

متوافـــرة	تتوافر جزئيا	لا تتوافر كليا
٢٣ ٪	١١ ٪	٦٦ ٪

جدول (٣٢) صعوبات تواجه المصنع في الحصول على احتياجاته من المواد التامة الصنع :

البند	الصعوبة	النسبة المئوية
١	صعوبات في نقل المواد	١٧ ٪
٢	ارتفاع اسعار المواد	٧٦ ٪
٣	عدم توافرها في السوق المحلي	٨٣ ٪
٤	عدم توافرها في السوق العالمي	٦ ٪
٥	التأخير في مواعيد التسليم	٢٨ ٪
٦	تفاوت المواصفات للمواد التامة الصنع بالسوق	١٨ ٪

ومن هذا الجدول يتضح ان ارتفاع اسعار المواد الاولية والنصف مصنعة والتامة الصنع وعدم توافرها في السوق المحلي من أهم الاسباب التي تعوق حصول المصانع الكويتية على حاجتها من هذه المواد .

٨ ــ البيع واستخدام المنتج النهائي :

جدول (٣٣) صعوبات تواجه التسويق المحلي :

البند	الصعوبة	النسبة المئوية
١	اسعار المنتجات المنافسة المستوردة أقل	٨٤ ٪
٢	جودة المنتجات المنافسة المستوردة أعلى	٧٦ ٪
٣	تسهيلات البيع التي يقدمها المنافسون	١٨ ٪
٤	عدم وجود منافذ توزيع ملائمة	١٧ ٪
٥	عدم تشجيع الهيئات والمؤسسات في الدولة للسلعة المحلية	٢٣ ٪
٦	عدم توافر وسائل ترويج	٩ ٪
٧	عدم توافر منافذ التوزيع الكافية	٢٨ ٪

ومن هذا الجدول يتضح أن الصعوبات التي **تواجه تسويق المنتجات الصناعية المنتجة محليا** هي ارتفاع **تكلفة الانتاج مما يؤدي الى** زيادة أسعار البيع مقارنة **بالمنتجات المستوردة** ، وكذلك انخفاض مستويات الجودة **مقارنة** بجودة المنتجات المستوردة .

ويلي ذلك عدم التشجيع الكافي من المؤسسات والشركات المحلية لشراء المنتجات الصناعية المحلية .

جدول (٣٤) صعوبات تواجه تصدير المنتجات الصناعية الكويتية :

البند	الصعوبة	النسبة المئوية
١	أسعار المنتجات المنافسة أقل	٦٩ ٪
٢	جودة المنتجات المنافسة أعلى	٦٤ ٪
٣	تسهيلات البيع التي يقدمها المنافسون	٨١ ٪
٤	عدم وجود منافذ توزيع مناسبة	٢١ ٪
٥	صعوبات النقل	٢٣ ٪
٦	عدم توافر الاعلام لترويج السلع الكويتية	١٨ ٪

ويتضح من هذا الجدول ان مصاعب التصدير تتمثل في عدم مقدرة الصناعة الكويتية على تقديم تسهيلات البيع التي تقارب التسهيلات المقدمة من قبل الصناعات المنافسة ، وكذلك الى ارتفاع تكلفة الانتاج مما يؤدي الى زيادة الاسعار عن أسعار المنتجات المنافسة في الاسواق الاجنبية مع انخفاض الجودة .

مقترحات بناء على نتائج هذا الجزء من الدراسة الميدانية

يواجه تسويق منتجات المصانع الكويتية محليا عدة مصاعب من اهمها :
ارتفاع اسعار هذه المنتجات بالنسبة لاسعار المنتجات المنافسة ، وانخفاض جودة المنتجات الكويتية مقارنة بالمنتجات المنافسة ، وهذا يرتبط بلا شك بزيادة اسعار المواد الداخلة في العملية الانتاجية .

ومن هنا فان الحماية الجمركية للصناعة الكويتية يمكن أن تؤدي الى التغلب على بعض المصاعب السابقة .

يواجه تسويق منتجات المصانع الكويتية في خارج الكويت ايضا مصاعب ناشئة عن ارتفاع اسعارها عن اسعار المنتجات المنافسة ، وكذلك زيادة تسهيلات البيع التي يقدمها المنافسون بالنسبة لما يقدمه رجال الصناعة الكويتيون .

وانشاء صندوق لدعم الصادرات الكويتية الناشئة اقتراح يمكن ان يساعد في فتح اسواق للصادرات الصناعية الكويتية في دول الخليج والدول العربية وغيرها من الدول النامية .

٩ ــ تمويل وربحية المشروعات الصناعية

جدول (٣٥) نسبة القروض الى رأس المال الكلي :

أقل من ٢٠ ٪	٢٠ – أقل من ٣٠ ٪	٣٠ – أقل من ٤٠ ٪	٤٠ – أقل من ٥٠ ٪	٥٠ – أقل من ٦٠ ٪
٪٥	٪٨	٪٣٢	٪٣٣	٪٢٢

جدول (٣٦) نسبة الارباح الى رأس المال المستثمر (بيانات عام ١٩٨٠) :

خسائر	أقل من ٥ ٪	٥ – أقل من ١٠ ٪	١٠ – أقل من ١٥ ٪	١٥ – أقل من ٢٠ ٪	٢٠ – أقل من ٢٥ ٪	أكثر من ٢٥ ٪
٪٢١	٪٢٣	٪٣٤	٪٦	٪٤	٪٥	٪٧

ومن هذا يتضح أن نسبة عالية من المصانع الكويتية ما زالت تمنى بخسائر ، وأقلية هي التي تحقق أرباحا تزيد عن ١٠ ٪ .

ومن هذا يتضح أن نسبة عالية من المصانع الكويتية ما زالت تمنى بخسائر ، وأقلية هي التي تحقق ارباحا تزيد عن ١٠ ٪ .

جدول (٣٧) مصاعب لنقص السيولة

توجـد	لا توجد
٨٤ ٪	١٦ ٪

جدول (٣٨) اسباب نقص السيولة

البند	السبـب	النسبة المئوية
١	وجود ذمم مدينـة	٣٢ ٪
٢	تكدس المخزون السلعي	٥٣ ٪
٣	ارتفاع اسعار الفائدة	٧٤ ٪
٤	التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية وغير التجارية	٨٣ ٪
٥	عدم استخدام الطاقات الكلية للمصنع	٣٣ ٪
٦	ارتفاع اسعار المواد الاولية	٢٢ ٪

هذا يبين ان عدم كفاية التسهيلات المقدمة من البنوك ، وكذلك ارتفـاع أسعار الفائدة من الاسباب التي تسببت في نقص السيولة .

وظهر من البحث الميداني أن أغلب المصانع الكويتية تمنى بخسارة أو تحقق نسبة أرباح لا تتعدى ١٠ ٪ من رأس المال ، وهذه ظاهرة غير مشجعة للتوسع في المجال الصناعي . وثبت أيضا ان ٨٤ ٪ من المصانع التي شملتها عينة البحـث تعاني من نقص في السيولة لاسباب متعددة ، من أهمها فوائد البنوك العالية ،وعدم مناسبة التسهيلات المقدمة من البنوك ، وتكدس المخزون السلعي .

ويمكن ان يقوم البنك الصناعي بدوره الفعال في هذا المجال وذلك بامداد المصانع بما تحتاجه من قروض بشروطه الميسرة ذات الفائدة المنخفضة بدلا من لجوء المصانع الى البنوك التجارية للحصول على ما تحتاجه من تمويل بشروطها القاسية .

ملاحظة أخيرة ، فان كل باحث في موضوعات تتصل بالصناعة في الكويت يعاني من ندرة البيانات الصناعية . والبيانات المتاحة عن الصناعة في الوقت الحالي تعتمد على الاحصاء الذي تم ونشرت نتائجه عام ١٩٧٤ ، ومنذ ذلك الوقت لم تنشر أي بيانات كافية عن الصناعة الكويتية ، وهذا ما يدعو الى الاسراع في جمع ونشر البيانات عن الصناعة .

وحبذا لو قامت وزارة التخطيط والادارة المركزية للاحصاء بتكملة البيانات الصناعية التي تنشر في المجموعة الاحصائية السنوية ، فمن المفارقات المدهشة أن تكون بيانات الصناعة الموجودة في المجموعة الاحصائية السنوية عام ١٩٨٠ هي بيانات عام ١٩٧٤ .

المراجـــع

١ ــ النشرة الاحصائية بنك الكويت المركزي يونية ١٩٨٠ ، المجلد السابع .

٢ ــ المجموعة الاحصائية السنوية ــ وزارة التخطيط ــ الادارة المركزية للاحصاء ــ الكويت ــ ١٩٨٠.

٣ ــ كمال عسكر « مقومات ومعوقات التنمية الصناعية بالكويت » ــ الندوة الثانية للادارة العليا عن الادارة الكويتية في مواجهة الثمانينات ، المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٧٥ .

٤ ــ رأفت شفيق « ادارة التنمية الصناعية في دولة الكويت » ــ الندوة الثانية للادارة العليا عن الادارة الكويتية في مواجهة الثمانينات ، المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٧٥ .

٥ ــ عبد الباقي النوري « الهيئات التنظيمية الاساسية المرتبطة بالصناعة في الكويت » ــ الندوة الاولى عن الصناعة في الكويت ، جمعية المهندسين الكويتية ، نوفمبر ، ١٩٧٦ .

٦ ــ قياس وتحليل الانتاجية في الاقتصاد الكويتي في الفترة من ١٩٦٦ ــ ١٩٧٤ ، بحث صادر في وزارة التخطيط ، الكويت ، فبراير ١٩٧٨ .

٧ ــ محمود النوري ، « المشاكل العملية للتصنيع في دولة الكويت » ،ومؤتمر استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت ، غرفة تجارة وصناعة الكويت ــ جامعة الكويت ــ مارس ، ١٩٨٠ .

٨ ــ عرفان شافعي وحازم الببلاوي ، « الخيارات الاستراتيجية للتنمية الصناعية في الكويت » ، ومؤتمر استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت ، الكويت ــ غرفة تجارة وصناعة الكويت ــ جامعة الكويت ، مارس ، ١٩٨٠ .

٩ ــ مؤيد الرشيد ، « ادارة التنمية الصناعية في دولة الكويت » ، ومؤتمر استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت ، الكويت ، غرفة تجارة وصناعة الكويت ــ جامعة الكويت ــ مارس، ١٩٨٠.

١٠ ــ عبد المنعم عمران ، « المشاريع الصناعية في الكويت والتكاليف والحوافز » ، مؤتمر استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت ــ غرفة تجارة وصناعة الكويت وجامعة الكويت ــ الكويت ، مارس ، ١٩٨٠ .

11– "Success of Economic and Social Plan is analysed", Industry in Kuwait, 1974 (Washington: U.S. Joint Publication Research Service, 4 Septmber, 1974.

12– Ragaei El Mallakh, "The Absorpitive Capacity of Kuwait", Boulder, Colorado, the International Center for Energy and Economic Development, 1977.

13– Activities of Kuwait Petrochemical Industries Co. in 1976/77. Arab Oil & Gas, V. 6. n. 147. Nov. 1, 1977.